

المنسيون في السجون السورية

بقلم الياس بجاني

مسؤول لجنة الإعلام في المنسقية العامة للمؤسسات اللبنانية الكندية

المثل اللبناني القائل : "فلان ما عندو ضمير بيقتل القتل وبيمشي في جنازته" ينطبق تماماً على رموز دولة متولي الحكم في بيروت من كبيرهم الى صغيرهم دون استثناء. إنهم جميعاً وبامتياز من رجال الميليشيات وأمراء الحروب المدمرة التي شنت على لبنان واللبنانيين، ومن اعنى حيتان المال والمافيات والمتعاونين والمنبطحين والنفعيين، جميعهم قرورا وفوراً وكالبوم نعي ١٨ ألف مواطن لبناني بين مفقود ومخطوف ومعتقل في السجون السورية النازية. ومن ثم اتخذوا قرارهم "الوطني" إقامة جنازة جماعية لجميع الذين نعوهم بعد التشاور مع المراجع الدينية.

اتخذوا قرارهم الهرطقي ونشروه في صفحتين فقط وأوكلوا أمر إذاعته وتبرير هرطقيته لرئيس الوزراء المطواع الدكتور سليم الحص الذي على ما يبدو قد قرر المحتل السوري تقليص دوره وإضعافه تمهيداً لإستبداله بنجيب ميقاتي. الحص وكعادته نفذ الفرمان الآتي من الأسياد دون اعتراض وهو الذي يدعي زوراً أنه ضد عقوبة الإعدام، فيما وافق خلال دقائق إطاعة لفرمان الشقيقة على إعدام قضية ١٨ ألف مواطن بريء.

نعوا ال ١٨ ألف مواطن دون أن يرمش لأحد منهم جفن أو يتحرك في داخلهم ولو مقدار أنملة من الضمير. نعوا ال ١٨ ألف لبناني وهم يعلمون علم اليقين أن الكثير من بين المنعيين أحياء يرزقون في معتقلات سجون الشقيقة دون محاكمات أو تهم محددة، ودون حتى اعتراف الشقيقة بوجودهم.

نعوا ضحاياهم وهم مدركون أن العشرات منهم محتجزون اعتباطاً في سجنى المزة وصيدنايلا تحديداً وأن ذوي هؤلاء يقومون بزيارتهم باستمرار.

إن متولي حكم بيروت الذين أقاموا الدنيا ولم يقعدوها بعد حول قضية المعتقلين في السجون الإسرائيلية لم يحركوا ساكناً بالنسبة لقضية اللبنانيين المعتقلين اعتباطاً في سجون الشقيقة، بل بعكس ذلك فهم ما يزالون يعتقلون من تطلبه المخابرات السورية ويسلمونه لها مخالفين بذلك الدستور اللبناني وكافة الأعراف الدولية.

أما لماذا العجلة في اتخاذ قرار النعي الهرطقي والإسراع في إقامة المأتم الجماعي وبرعاية فخامة العماد شخصياً؟ فلأن دمي الحكم ومن لف لفهم من أمراء حرب وحيتان مال ومافيلت ونفعيين بانوا يخافون من يوم الحساب الذي لا بد آت، وهم يريدون تبرئة أنفسهم وإبعاد سيف

الملاحقة القانونية مستقبلاً عن رقابهم طالما هم في مركز القرار، وطالما الشقيقة تمسك بزمام الحكم وتهيمن على البلد وعلى كل ما فيه من حجر وبشر.

إن القاضي والداني يعرف تماماً هوية اللبنانيين وغير اللبنانيين الذين قاموا طوال سنين حروب الآخرين على لبنان وأهله بعمليات القتل والخطف والتعذيب والسرقات ومصادرة أملاك الغير، كما يعرفون أسماء وعناوين البكوات من زعماء ومواطنين ورجال دين الذين خانوا قدسية الوطن ودنسوا حرمة المواطنين، ويعرفون أيضاً من استغل القوانين وهتك الأعراض وجمع الثروات وبنى القصور.

إن استمرار الحال من المحال وكل مجرم مهما على شأنه، ومهما كانت قوته، وأينما وجد في لبنان أو في خارجه، سيلقى عقابه العادل. أما العقاب فسيكون مرأً وقاسياً لأن ذاكرة الشعب حية وهي تسجل وتسجل بانتظار ساعة الحساب التي لم تعد ببعيدة أبداً.

إن سجن المزة وسجن صيدنايا كما سجن وزارة الدفاع في اليرزة وغيرها العشرات من مراكز الاعتقال والتعذيب النازية أكانت في لبنان أو في سوريا لا فرق، ستتحوّل بإذن الله طال الزمن أو قصر إلى سجون للذين شيدها وحولوها إلى مقار انتقام وتعذيب وانتهاك لحقوق الأبرياء من مواطنيهم ومواطني الدول المجاورة، ولنا في نهاية وتدمير سجن الباستيل الفرنسي الشهير خير شاهد على حتمية نهاية أوكار الظلم.

لقد خلق الله الإنسان على صورته وجعل من جسده هيكلًا له، وبالتالي فإن كل من يعتدي بالباطل على جسد أخيه الإنسان أكان بالسجن دون مبرر أو بالتعذيب أو بغيرهما من الأساليب الوحشية فهو يعتدي على إرادة الله ذاتها وعقابه سيكون عسيراً في الدنيا والآخرة على حد سواء.

إن السكوت والتعامي عن قضية المعتقلين اللبنانيين اعتباراً في السجون السورية جريمة بحق كافة القيم الإنسانية والشرائع السماوية، جريمة لا تغتفر، وخصوصاً إذا كان المتعامي والساكت مسؤولاً زمنياً أو روحياً.

إما أولئك اللبنانيين من رجال دين وسياسة وغيرهم الذين يدعون الدفاع عن حقوق الإنسان وعن الحريات فإن جريمتهم كبيرة وكبيرة جداً ولن تبقى لهم أي مصداقية إن هم تصرفوا كالأعور واستمروا في تعاميمهم المشين عن مأساة المئات من اللبنانيين المعتقلين اعتباراً في السجون السورية والمعتقلات المقامة لسوريا داخل لبنان المحتل.

إن إقامة المآتم الجماعي للمخطوفين والمعتقلين والمفقودين هرطقة ما بعدها هرطقة لأن الذين سيقيمون المآتم هم المجرمون والقتلة وبعملهم هذا يكونون قد قتلوا القتل ومشوا في جنازته. أن لكل ظالم نهاية والخالق سبحانه تعالى يمهّل ولا يمهّل.